تحرك عاجل

تخفيض مدة الحكم بسجن ناشط إلى ثلاثة أعوام

في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2016، قررت محكمة الاستئناف العليا تخفيض مدة حكم السجن الصادر ضد الناشط السياسي وسجين الرأي فاضل عباس مهدي محمد من خمس سنوات إلى ثلاث سنوات، حيث كان قد أُدين بتهمة "إذاعة أخبار كاذبة وشائعات مُغرضة من شأنها الإضرار بالعمليات الحربية للبحرين وحلفائها والدعوة إلى المقاومة".

في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2016، أصدرت محكمة الاستئناف العليا في العاصمة البحرينية المنامة حكمها في قضية **فاضل عباس مهدي محمد**، الذي كان يشغل من قبل منصب أمين عام "التجمع الوطني الديموقراطي الوحدوي"، وهو حزب سياسي معارض ويُعرف أيضاً باسم "الوحدوي". وقررت المحكمة تخفيض مدة الحكم بسجنه من خمس سنوات إلى ثلاث سنوات. ولا يزال فاضل عباس مهدي محتجزاً في سجن جو الواقع جنوب المنامة.

وكانت المحكمة الكبرى الجنائية في المنامة قد قضت، في 28 يونيو/حزيران 2015، بمعاقبة فاضل عباس مهدي بالسجن خمس سنوات بتهمة "إذاعة أخبار كاذبة وشائعات مُغرضة من شأنها الإضرار بالعمليات الحربية للبحرين وحلفائها، والدعوة إلى المقاومة،" وذلك بعد أن أصدر الحزب السياسي الذي كان يترأسه بياناً قال فيه إن الضربات الجوية التي شُنت على اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية شكلت انتهاكاً للقانون الدولي. وفي 11 أكتوبر/تشرين الأول 2015، عُقدت جلسة الاستئناف الأولى غيابياً، وفيما بعد أُجلت جلسات المحكمة عدة مرات.

وترى منظمة العفو الدولية أن السبب الوحيد للحكم على فاضل عباس مهدي هو أنه مارس حقه في حرية التعبير، كما ترى المنظمة أنه لم يستخدم العنف ولم يدعُ إلى استخدامه.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات البحرينية بالإفراج عن فاضل عباس مهدي محمد فوراً ودون قيد أو شرط، باعتباره سجين رأي، حيث احتُجز دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- حثّ السلطات البحرينية على إلغاء أو تعديل القوانين التي تُجرِّم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير، بما يتماشى مع التزامات البحرين بموجب المادة 19 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

AMNESTY INTERNATIONAL

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 9 ديسمبر/كانون الأول 2016 إلى كل من:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

صندوق بريد: 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 4587 1766 973+

وزير الداخلية

معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

صندوق بريد: 13، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 2661 1723 973+

البريد الإلكتروني: info@interior.gov.bh

تويتر: @moi_Bahrain

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

صندوق بريد: 450 ، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 1284 1753 973+

البريد الإلكتروني: (عبر الموقع الإلكتروني)
http://www.moj.gov.bh/en/default76a7.html?action=category&ID=159

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل رقم: UA 142/15. لمزيد من المعلومات، انظر:
https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/4830/2016/en/

تحرك عاجل

تخفيض مدة الحكم بسجن ناشط إلى ثلاثة أعوام

معلومات إضافية

قُبض على فاضل عباس مهدي، في 26 مارس/آذار 2015، بعد أن أصدر حزب المعارضة الذي كان يترأسه، وهو "التجمع الوطني الديموقراطي الوحدوي" ويُعرف أيضاً باسم "الوحدوي"، بياناً قال فيه إن الهجمات الجوية التي تقودها المملكة العربية السعودية في اليمن تُمثل انتهاكا للقانون الدولي. وفي يوم إلقاء القبض على فاضل عباس مهدي، أعلنت وزارة الداخلية دعم البحرين للتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية في اليمن، وأصدرت بياناً يحذر من أن الحكومة ستتخذ إجراءات ضد "أية محاولة لاستغلال الأوضاع الراهنة من خلال الشقاق أو الفتنة، أو إصدار بيانات ضد الموقف الذي اتخذته البحرين."

وبدأت محاكمة فاضل عباس مهدي أمام المحكمة الكبرى الجنائية في العاصمة المنامة، يوم 27 إبريل/نيسان 2015، حيث أنكر التهمة المنسوبة إليه في الجلسة الأولى. وفي 28 يونيو/حزيران 2015، حُكم عليه بالسجن خمس سنوات بتهمة "نشر أخبار كاذبة من شأنها إلحاق الضرر بالعمليات الحربية للبحرين وحلفائها والدعوة إلى المقاومة". وفي 11 أكتوبر/تشرين الأول 2015، عُقدت الجلسة الأولى لنظر الاستئناف الذي تقدم به فاضل عباس، ولكنه لم يحضر هذه الجلسة. وفي 28 يونيو/حزيران 2016، حددت محكمة الاستئناف يوم 26 أكتوبر/تشرين الأول 2016 موعداً لإصدارها الحكم النهائي.

وقد أُدين فاضل عباس بعد أقل من أسبوعين من صدور حكم على زعيم آخر من زعماء المعارضة البارزين، وهو الشيخ علي سلمان، أمين عام "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية"،" والذي حكمت عليه المحكمة الكبرى الجنائية في المنامة، إثر محاكمة جائرة، بالسجن أربع سنوات بتُهم "التحريض علانيةً على بغض طائفة من الناس، بما من شأنه اضطراب السلم العام" و"إهانة وزارة الداخلية علناً"، و"التحريض على عدم الانقياد إلى القوانين." وتتعلق هذه التُهم بتصريحات كان قد أدلى بها في خطابين في عامي 2012 و2014، من بينهما خطاب ألقاه في اجتماع الجمعية العامة للحزب في 26 ديسمبر/كانون الأول 2014، أشار فيه إلى رفض المعارضة البحرينية اتباع نهج المعارضة السورية وتحويل البلاد إلى ساحة حرب، كما شدد على ضرورة تحقيق المساواة بين جميع البحرينين، بمن فيهم الأسرة الحاكمة. وفي 30 مايو/أيار 2016، أيَّدت محكمة الاستئناف في المنامة قرار الإدانة، وقضت بزيادة مدة الحكم من أربع سنوات إلى تسع سنوات.

وبذلك تكون المحكمة قد نقضت الحكم السابق بتبرئة ساحته من تهمة "الترويج لقلب وتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد وبوسائل غير مشروعة". وقد استمرت المحاكمة أمام محكمة الاستئناف ثمانية أشهر وشابتها مخالفات.

وتنص المادة 133 من قانون العقوبات البحريني على أن "يُعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن عشرة أعوامٍ كل من أذاع عمداً في زمن الحرب أخباراً، أو بيانات، أو إشاعات كاذبة أو مغرضة، أو عمد إلى نشر دعاية مثيرة، وكان من شأن ذلك إلحاق الضرر بالاستعدادات العسكرية للدفاع عن دولة البحرين، أو بالعمليات العسكرية للقوات المسلحة، أو إثارة الفزع بين الشعب، أو إضعاف الجَلَد في الأمة".

ويُذكر أن البحرين تشهد، منذ مايو/أيار 2016، تكثيفاً يبعث على القلق لحملة قمع الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، ولا سيما ضد المعارضة السياسية ومنتقدي السلطات. ففي 13 يونيو/حزيران 2016، قُبض على نبيل رجب، وهو مدافع بارز عن حقوق الإنسان ورئيس "مركز البحرين لحقوق الإنسان". وفي اليوم التالي، قررت المحكمة الإدارية العليا وقف نشاط "جمعية الوفاق الوطنية الإسلامية." وفي 20 يونيو/حزيران 2016، أُسقطت جنسية زعيم الجمعية الروحي الشيخ عيسى قاسم. وُمنع خمسة نشطاء، من بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان، من السفر إلى خارج البحرين لحضور دورة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في يونيو/حزيران 2016. وفي الشهر نفسه، مُنع نائب رئيس "جمعية المعلمين البحرينية" من السفر إلى أوسلو للمشاركة في حفل جائزة آرثر سفنسون. وفُرضت قرارات أخرى بالمنع من السفر، واستُدعي ما لا يقل عن 60 من علماء الدين الشيعة لاستجوابهم بشأن الاحتجاجات التي نُظمت في قرية دراز، منذ 20 يونيو/حزيران 2016، احتجاجاً على تجريد زعيمهم الروحي من جنسيته. وقد اتُّهم معظمهم بتنظيم "تجمهرات غير مشروعة".

الاسم: فاضل عباس مهدي محمد
النوع: ذكر